

المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر
جنيف، ٢٦ - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧



تقرير عن أعمال اللجنة جيم

تدعيم الأطر القانونية لمواجهة الكوارث الدولية

رئيس اللجنة:

الدكتور ريموند فورد (جمعية الصليب الأحمر في بربادوس)

المقرر:

سعادة السفير أحمد أوزومكو (تركيا)

تقرير إلى المؤتمر

تقديم سعادة السفير أحمد أوزومكو، مقرر اللجنة جيم

- ١- السيدة الرئيسة، يسرني أن أقدم التقرير عن المداولات التي دارت البارحة في اللجنة جيم بشأن "تدعيم الأطر القانونية لمواجهة الكوارث الدولية". وقد ترأس اللجنة الدكتور ريموند فورد، رئيس جمعية الصليب الأحمر في بربادوس.
- ٢- استهل أعمال اللجنة جيم من خلال عروض تمهيدية قدمها ثلاثة متحدثين مدعويين وتلتها مناقشات مفتوحة شارك فيها أكثر من ١٢٠ وفداً من وفود الحكومات والجمعيات الوطنية.
- ٣- بين المتحدث الأول، الدكتور سالفانو بريسينيو، مدير استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، أهمية التأهب لمواجهة الكوارث والحد من مواطن الضعف قبل حدوث الكوارث. وعلى الرغم من الالتزامات العالمية بمنح الأولوية للحد من المخاطر، ما زال ينبغي تكثيف الجهود لاتباع نهج شمولي في مجال إدارة الكوارث وتأكيد حق الإنسان في التمتع بالأمان. وأبرز الصلات بين إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث وإطار عمل هيوغو الذي يتضمن "الأولوية ٥" الداعية إلى تعزيز التأهب ووضع الخطط الطارئة. وشجع أعضاء المؤتمر على ربط جهودنا المبذولة لمتابعة الإرشادات الجديدة بالجهود الرامية إلى تنفيذ إطار عمل هيوغو.
- ٤- سلط المتحدث الثاني، السيد ريتشارد غوردون، عضو في مجلس الشيوخ ورئيس الصليب الأحمر الفلبيني، الأضواء على خبرة الجمعيات الوطنية الموجودة في جنوب شرق آسيا المتصلة بالقضايا القانونية في مجال مواجهة الكوارث. وأحاط علماً بأن انتشار الجهات الفاعلة المشاركة في مواجهة الدولية في الآونة الأخيرة أدى إلى تحديات تنظيمية جديدة بما فيها حواجز دخول سلع الإغاثة والمعدات ومشاكل الجودة والتنسيق. وشجع الحكومات على اتباع نهج استباقي وتقديم درجة أكبر بدلاً من الاعتماد على ترتيبات مخصصة لمواجهة تلك المشاكل. وفي هذا المضمار، أبرز الجهود المبذولة مؤخراً في عدد من الحكومات في المنطقة لتدعيم قوانينها السارية وشاطر الالتزامات الأخيرة التي تعهدت بها الجمعيات الوطنية الموجودة في جنوب شرق آسيا للنهوض بالتأهب القانوني.
- ٥- أطلع المتحدث الثالث، الدكتور شارلز أغبو، مدير التخطيط والبحث والتنبيؤ في الوكالة النيجيرية لإدارة حالات الطوارئ، المشاركين على جهود حكومته المبذولة لتدعيم أطرها السياسية والإقليمية المؤسسية المرتبطة بمواجهة الكوارث الدولية. واضطلعت نيجيريا أيضاً بدور ريادي في ضمان الإنتقالات إلى مسألة التأهب القانوني لمواجهة الكوارث الدولية وتناولها على نحو ملائم على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مما اتضح من تعاون البلد مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي.
- ٦- أكدت المناقشات المفتوحة التالية الاتفاق واسع النطاق بين أعضاء المؤتمر بخصوص ارتباط التأهب القانوني المباشر بالتخفيف من معاناة الناس.
- ٧- أعرب العديد من المشاركين عن ارتياحهم لإرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث وعملية التشاور التي تم من خلالها وضع تلك الإرشادات وحثوا على اعتمادها. واطلعنا على عدد من المبادرات الحالية للحكومات والجمعيات الوطنية الرامية إلى النهوض بالتأهب القانوني السليم في بلدانها. وقد بدأ بعضها على ما يبدو الاستفادة من إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث. وشجعت المشاورات بين الحكومات والوكالات المعنية بشأن مسودة الإرشادات إجراء مناقشات معمقة بشأن طرق مواجهتها لمثل هذا النوع من المشاكل في المستقبل.
- ٨- ورداً على السؤال التوجيهي الأول الذي طرحه منظمو المؤتمر، أي "كيف يمكن أن تكون الإرشادات مفيدة في سياقكم الوطني؟"، أشار المشاركون إلى فوائد الإرشادات التالية:
- ليست ملزمة ويمكن تكييفها مع الظروف المحلية وتسعى إلى تقديم توجيهات عملية مفيدة فيما يتصل بمشاكل مشتركة دون المساس بحقوق السلطات المحلية ومسؤولياتها السيادية.

- تسمح أيضاً لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالعمل وفقاً لمبادئها وقيمها في مجال إدارة الكوارث.
- تجمع علاوة على ذلك القواعد الدولية وأفضل الممارسات الراهنة على نحو مناسب كمرجع للحكومات.
- ٩- وشدد المشاركون على فائدة الإرشادات المحتملة "كمرجع" للحكومات المهتمة بتدعيم أطرها القانونية والسياسية تاهباً لاحتمال مواجهة الكوارث الدولية. كما اتفقوا على أن الإرشادات قد تستخدم "كقائمة مرجعية" للقضايا القانونية المشتركة التي يحتمل ظهورها وينبغي أخذها في الحسبان في الجمعيات الوطنية والمنظمات لدى الاستفادة من المساعدة وتقديمها.
- ١٠- ورداً على السؤال التوجيهي الثاني المطروح، أي "ما هي الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها للنهوض بالتأهب القانوني للكوارث؟"، اقترح المشاركون أن تنظر الدول والجمعيات الوطنية في أطرها المؤسسية والسياسية والقانونية الوطنية لاستكشاف الطرق المحتملة لتدعيمها. وعلاوة على ذلك، ينبغي لكل الجهات الفاعلة المعنية مشاطرة أفضل الممارسات لتمكيننا جميعاً من تحسين تقديم الخدمات الإنسانية.
- ١١- وفيما يتعلق بالسؤال التوجيهي الثالث، أي "كيف يمكن للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دعم حكومات بلدانها على أفضل وجه لتحسين التأهب القانوني؟"، أعرب عدد من الجمعيات الوطنية عن التزامه بالعمل على هذه المسألة مع حكومات بلدانه. واقترح بصفة خاصة أن تغتنم الجمعيات الوطنية الممثلة في اللجان الوطنية المعنية بإدارة الكوارث أو أجهزة مماثلة الفرصة للنهوض باستخدام إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث في تلك المحافل. وينبغي لها اتخاذ التدابير ذات الصلة اللازمة للتأهب القانوني كجزء من عملياتها لوضع الخطط الطارئة.
- ١٢- وأكد المشاركون أهمية نشر الإرشادات وحثوا على استخدامها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأعربت الحكومات أيضاً عن التزامها باعتماد برامج تهدف إلى نشر الإرشادات وتشجيع حوار شامل مع واضعي القوانين والهيئات المعنية بإدارة الكوارث والجمعيات الوطنية والمجتمع المدني بصورة عامة.
- ١٣- وفيما يخص السؤال التوجيهي الرابع، أي "كيف يمكن تناول القضايا التي تثيرها إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي؟"، أوصي بدعوة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى استخدام الإرشادات. وبالإضافة إلى ذلك، شجع الاتحاد على إذكاء الوعي بخصوص الإرشادات خلال الاجتماعات التنظيمية الإقليمية. وأعربت الحكومات عن الالتزام بالعمل مع الجمعيات الوطنية والاتحاد من أجل تعزيز اتساق السياسات بشأن المساعدة الدولية في حالات الكوارث على المستوى الإقليمي.
- ١٤- وفيما يتصل بأفضل الوسائل لربط جهود متابعة الإرشادات بمبادرات أخرى وفقاً لما يثيره السؤال التوجيهي الخامس، اقترح المشاركون في اللجنة إمكانية إدراج إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث في صميم البرامج الوطنية والإقليمية المعدة تبعاً لإطار عمل هيوغو.
- ١٥- وأخيراً، علق عدد من المشاركين على أنشطة الاتحاد المستقبلية المحتملة في هذا الميدان. واقترح أن يتبع الاتحاد نهجاً استباقياً ويواصل الإشراف على الجهود التعاونية للمناصرة والبحث بشأن التأهب القانوني من خلال مشاطرة دراسات الحالات والمعلومات عن العمليات على سبيل المثال. وينبغي للاتحاد العمل مع الجمعيات الوطنية وتمكينها حتى تسدي المشورة إلى حكومات بلدانها بشأن أفضل طريقة لاستخدام الإرشادات. كما ينبغي للاتحاد إعداد أدوات جديدة للنشر وإذكاء الوعي عن طريق المواد التدريبية مثلاً. وأبرزت أهمية العمل مع الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات. وختاماً، وجه طلب إلى الاتحاد لجمع التبرعات اللازمة من أجل إقامة حضور إقليمي متعلق بالقانون الدولي لمواجهة الكوارث في إفريقيا والأمريكتين.